الآثار المترتبة على ظاهرة أطفال الشوارع

إعداد

أ.م.د/ صبا حامد حسين
جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد

م.د/ وسن عباس جاسم
كلية التربية - الجامعة المستنصرية

استلام البحث : ١٥ / ٣ / ٢٠١٩ قبول النشر: ٢٥ / ٤ / ٢٠١٩

المستخلص :

يهدف البحث الحالي التعرف على الآثار المترتبة على ظاهرة أطفال الشوارع ، حيث أصبحت قضايا الطفولة محل اهتمام وبحث كبيرين على المستوى العالمي ، وعقد لهذا الغرض العشرات من المؤتمرات الأممية والإقليمية والوطنية إضافة إلى تصديق وتوقيع جميع الدول على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل وظهرت قوانين وطنية تتمثل الاتفاقية الدولية وتزيد من الاهتمام بالطفولة في هذا السياق يأتي اهتمامنا بأطفال الشوارع كأحد وأهم ملمح لظاهرة الطفولة ومشكلاتها في المجتمعات ، وهذه الظاهرة ذات طبيعة مركبة متعددة المجالات فهي ظاهرة ومشكلة اجتماعية اقتصادية بل سياسية وقانونية في آن واحد . ووفقا للمتغيرات التي يشهدها المجتمع وفي مختلف المجالات اقتصادياً واجتماعياً وتزايد حجم السكان كل ذلك يشكل السياق المجتمعي العام الذي يفرز ظاهرة أطفال الشوارع ومن الجدير بالذكر أن أطفال الشوارع هم ضحايا السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها مزيداً من الفقر والبطالة والحرمان لغالبية أفراد المجتمع ، إضافة إلى دور العوامل الأسرية والثقافية والاجتماعية في إبراز هذه الظاهرة ، وللعلم فإن ظاهرة أطفال الشوارع تنتشر في غالبية الدول العربية وأصبحت محل دراسة واهتمام رسمي ، وظاهرة أطفال الشوارع باتت معروفة في أدبيات التنمية البشرية ، وهو من أهم القضايا وأخطرها لتداخل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولتزايدها باطراد واستفحالها في بلدان نامية ومتقدمة، ولذلك فهي مشكلة عالمية تطورت إلى ظاهرة تفرض نفسها وتستقطب اهتمام المعنيين بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان ، وهنا ينقسم البحث الحالي إلى مبحثين ، هما: المبحث الأول : واقع أطفال الشوارع في العراق ، أما المبحث الثاني : رؤية المجتمع المحلي لظاهرة أطفال الشوارع.

واقع أطفال الشوارع في العراق

مفهوم طفل الشارع :

"أطفال الشوارع" اصطلاح بات معروفاً في أدبيات التنمية البشرية، وهو من أهم القضايا وأخطرها لتداخل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ولتزايدها باطراد واستفحالها في بلدان نامية ومتقدمة، ولذلك فهي مشكلة عالمية تطورت إلى ظاهرة تفرض نفسها وتستقطب اهتمام المعنيين بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان.

ولكن من هم أطفال الشوارع ؟ والجواب ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد لأطفال الشوارع بل تتعدد وتتباين التعارف والمفاهيم ، فهناك طفل في الشارع ، وهناك طفل الشارع والطرح العلمي لهذا الموضوع لا يزال حديثاً ولم تتبلور بعد رؤى نظرية تستهدف التأصيل الفكري والمنهجي لأطفال الشوارع ولذلك فالدراسات السائدة تقف عند الوصف ورصد المظاهر العامة . وبشكل عام ترصد غالبية الدراسة الأسباب التالية لظهور أطفال الشوارع وهى تنطبق على أكثر من بلد ((الفقر، البطالة، الحروب الداخلية والخارجية، الهجرة من الريف إلى المدينة العوامل الأسرية والمجتمعية (فكك الأسرة بالطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو تعدد الزوجات) ضعف التوجيه والتربية والرقابة، الخلافات والمشاحنات بين الزوجين وانتشار العنف ضد النساء تترك آثارا مؤذية للطفل، سوء معاملة الأطفال وردود الفعل العنيفة من الوالدين على سلوكهم الذي يصل إلى حد التعذيب المحدث إصابات خطيرة هذه القسوة المبالغ فيها تدفع الأطفال إلى الهروب من البيت وإلى قضاء أوقات طويلة في الشارع والمبيت في الخارج، ظاهرة التسرب من الدراسة، تدني الوعي الثقافي لدى الآباء والأمهات في أهمية المدرسة للأطفال ومستقبلهم، قوة العادات والتقاليد القبلية في فرض تدنى قيمة تعليم المرأة)).

ووفق تعريف منظمة اليونيسيف ينقسم أطفال الشوارع إلى أطفال عاملين في الشوارع طوال ساعات النهار ثم يعودون إلى أسرهم للمبيت، وإلى أطفال تنقطع صلاتهم مع ذويهم ويكون الشارع مصدراً للدخل والبقاء ، وهنا يجب التمييز بين فئتين من أطفال الشوارع :

١. الأطفال الذين يعيشون في الشارع Children living on the street أي الذين يتصف وجودهم في الشارع بالاستمرارية.

٢. الأطفال الذين يعيشون على الشارع Children living off the street ، الذين يمارسون مهناً هامشية في الشارع، ولكنهم في الوقت نفسه على اتصال بأسرهم ويقضون جزءاً من اليوم في سكن يجمعهم مع الأسرة .

إن من القضايا الحساسة التي استقطبت اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تزامنا مع موجة التطورات المحلية، الإقليمية والدولية والمتغيرات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية بكل ما خلفته من انعكاسات سلبية ساهمت فيتفاقم ظاهرة أطفال الشوارع وسرعة انتشارها لتفرض نفسها ليس فقط على البلدان الفقيرة

أو تلك السائرة في طريق النمو، وإنما أيضا على بعض الدول الصناعية المتقدمة وخطورة ما تفرزه من انعكاسات تتعلق بارتفاع معدلات الانحراف وانتشار الجريمة والإدمان والتشرد وما يمكن أن تلحقه من تهديدات تمس استقرار النظام الاجتماعي وأمن أفراده.

أن إبراز رؤية شمولية متكاملة بناء على النظرة الإيجابية نحو الطفل وبعث استراتيجيات جديدة للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع تتسم بتعددية الإبعاد وعمق التصورات التي يمكن أن تصاغ لتشخيص هذه الظاهرة وبحث إمكانية علاجها لمساعدة الأطفال على التكيف والتوافق مع الظروف البيئية، وبالتالي تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع .

وهذه الإمكانية التي لا يمكن أن تتحقق في غياب مبدأ التعاون القائم بين الفئات المستهدفة ومنفذي السياسات الاجتماعية وهو ما يستدعي ضرورة إشراك الطفل في إستراتيجية التكفل به، وذلك استنادا إلى قضية جوهرية مفادها أن وجود الطفل أو الأطفال في ظروفي صعبة يصنفهم في دائرة أطفال الشارع لا ينبغي أن يخرجهم ويستبعدهم من فئة الطفولة وبالتالي لا يسقط عنهم إمكانية الاستفادة من كل الحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم روابط العمل المشتركون التنسيق المتكامل المؤسسة لثقافة التعاون بين المجموعات التطوعية، منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة للقضاء على هذه الظاهرة وتغيير نظرة المجتمع عن أطفال الشوارع باعتبارهم ضحايا وليسوا مجرمين .الكلمات الدالة: أطفال الشوارع، تأهيل أطفال الشوارع، الإدماج الاجتماعي، المجتمع المدني.

وبشكل عام يمكن القول أن أسباب تواجد أطفال الشوارع ترتبط بمحددات اجتماعية واقتصادية بل وسياسية وقانونية في آن واحد ولا يمكن اعتماد رؤية مختزلة لهذه الأسباب كأن نحصرها في الفقر أو في غياب دور الأسرة على الرغم من صحتها فنحن هنا أمام ظاهرة معقدة تتعدد وتتنوع أسبابها وعواملها، كما تتعدد وتتنوع مظاهرها وآثارها.

وللعلم فإن مختلف الدراسات التي كتبت عن أطفال الشوارع عربيا في العشر السنوات الأخيرة تتجه إلى اعتماد منظورات جزئية تختزل الظاهرة في بعض أسبابها، وهى بذلك تخفى ألأسباب السياسية حيث يتم التركيز على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يتم تحميل الأسر والأفراد مسئولية هذه الظاهرة. ونحن في هذه الدراسة نعتقد بأن الفهم الدقيق لظاهرة أطفال الشوارع يستلزم بالضرورة اعتماد منظور بنائي يعكس مجمل الأبعاد والمتغيرات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بظاهرة أطفال الشوارع، وهنا يتم التركيز على السياسات الاقتصادية التي تؤثر في معيشة الناس وطبيعة النظام السياسي الاقتصادي وموقع الطفل في برامج وخطط الحكومة ثم نهتم بالعوامل الاجتماعية (الدينية، الأسرية، الثقافية)، ونخلص

إلى استنتاج يضعنا أمام ترتيب واقعي لمجمل الأسباب التي ترتبط بها ظاهرة أطفال الشوارع.

فالبني الاقتصادية والسياسية مسئولة إلى حد كبير عن أطفال الشوارع من خلال حالة الفقر والعوز الذي تخلقه تلك البني وفق السياسات والبرامج التي تعتمدها ضدا و لحاجاتهم ومصالحهم.

ويشعر أطفال الشوارع بالاغتراب عن النظام السياسي والاجتماعي العام فهم يعيشون على هامش هذا النظام الذي يتجاهلهم وليعبر عنهم ، الأمر الذي عزز من قناعاتهم بوعي زائف مضمونه أن فقرهم قدر ونصيب وليس أنه ظلم اجتماعي ونتاج سياسات اقتصادية متحيزة تزيد من حجم الاستقطاب داخل المجتمع يترتب عليها تزايد عدد الفقراء والمحرومين من أبسط حقوقهم الآدمية ، وهنا يمكن القول إن أطفال الشوارع يتجهون إلى بناء مجتمعهم الخاص داخل المجتمع العام يستفيدون من هذا الأخير نسبياً في عطائه المادي والمعنوي إلا أنهم خارج تركيبته البنيوية ومحدداته في المكانة والسلطة.(نشأة ،١٩٨٠ ،ص٣٢)

وترتبط ظاهرة أطفال الشوارع بما يسمى التشرد والمتعلقة بجوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتسهم عوامل عديدة في تضخيمها ، فهي ظاهرة مجتمعية لها أسبابها ومن أهمها :

أولا : الفقر

شهد المجتمع العراقي خلال السنوات العشر الماضية تحولات سريعة وحادة في مختلف نواحي الحياة ثمرة لحرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات التي فرضت على البلاد جراء غزو الكويت والحرب ضد الشعب الكردي وسياسة الإصلاح الاقتصادي كل ذلك أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر بين الناس فقد أنخفض متوسط دخل الفرد من (٤١٨٣) عام (١٩٨٠) إلى (١٠٠٠) دولار عام (١٩٩٩ م) وهذا الانخفاض صاحبه تضخم مفرط وتدني القدرة الشرائية، وشيوع البطالة[٥] ، وتراجع الخدمات العامة وارتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض والوفيات وتناقص متوسط عمر الإنسان ... بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة وهذه مؤشرات مهمة على تدهور مستوى نوعية الحياة .

ثانيا :الحروب الداخلية والخارجية

لم تتمتع البلاد بالاستقرار السياسي إلا لفترات قصيرة فقد كان دائمًا هناك صراع سياسي عنيف وبالتالي سجناء ومعتقلين وإعدامات .

كما خاضت حروبًا ضد الشعب الكردي استعرت في عقدي السبعينيات والثمانينات ، فقد اختفى في حملات الأنفال التي شنت ضد الأكراد أكثر من (١٨٠) ألف شخصًا ، فضلا عن أكثر من (١٠) آلاف أحرين في حلبجة .

أمـّا خسـائر الحـرب العراقيـة ــ الإيرانيـة فتقدر بمليـون شـخص مـا بـين قتيـل وجريـح ومُعـاق إضـافة إلـى (١٠٠) ألـف قتيـل فـي حـرب الخلـيج الثانيـة ، وانتفاضـة آذار (١٩٩١ م) فـي الوسط والجنـوب . مـرورًا بالأوضـاع بعد سقوط النظـام البائـد حيـث التفجيـرات والاغتيـالات والتهجيـر وغيرهـا .....(مـدكور ، ١٩٧٥،ص٧٦)

ونجم عن هذه الحروب ضحايا وأسر مشتتة وأطفال يتامـى ومشـاكل لا حصـر لها . ومـن الحقائق المثبتة ، إنّ الحروب والأزمات الاجتماعية غالبـًا ما تمتد آثارها عبر الأجيال . واضطرار خـروج الأم للعمل بسبب فقدان زوجها أو بطالتـه ، فأهملت الأبناء لعدم وجود رياض أطفال أو مدارس تستوعب الأطفال لوقت يتناسب مع وقت العمل .

يتركون في الشوارع ، وكل هذا أدى إلى بقـاء الأطفال فـي الشوارع والذين يعـانون مـن الإهمال الشديد ، وهذا هو من مقدمات التشرد .....

ثالثا : العوامل الأسرية والاجتماعية

تلعب الظروف الأسرية دورًا أساسيـًا ورئيسيـًا في زيادة انتشار ظاهرة التشرد وغيرهـا مـن الظـواهر ، فالأسـرة هـي النـواة الأساسـية فـي المجتمـع وتتوقـف علـى سلامتها وتماسكها وعلـى مقدار تلبية احتياجات الأطفال وتربيتهم فيها .

ففي الغالب ينتمي المشردون إلى أسـر مفككة اجتماعيا والتـي تعانـي مـن انخفاض الـدخل وتـدني المسـتوى الثقـافي والـوعي والتعليم ، فيفقد الأطفـال الرعايـة والحمايـة وهناك العديد من العوامل المؤثرة التي ساعدتْ على استفحال الظاهرة ، وهي :

* إخلال أحد الزوجين أو كليهما بواجباته .

* نتيجـة الأوضـاع الاقتصـادية المتردية والعجـز عـن تـأمين متطلبـات الحيـاة المعيشية ممـّا يضطرهم إلى زج أبناءهم في العمل أو إلـى الشارع للتسـول ، ليقدم المساهمة فـي سـد النفقات للأسرة أو الاعتماد على أنفسهم لإشباع حاجاتهم .

* ضعف التوجيه والتربية والرقابة .

حيث إنّ تربيـة الوالـدين لهـا دورٌ كبيـر في الانحراف والتشرد وخصوصـًا بالنسبة للأطفال الذين يطردون من المنزل .

كذلك الخلافات بين الزوجين وانتشار العنف ضد النساء تترك آثارًا مؤذية للطفل حيث يعجز عن رد الأذى عن والدته ، وينفر من أجواء البيت والبحث عن مـا يشبع حاجاتـه للتعبير عـن نفسه في الشارع . فيخالط أصدقاء السوء وارتياد أماكن اللهو دون رقابة وقد أكدت معظم الدراسات إنّ أغلب عوائل الأطفال المشردين هي من ذات الدخل المحدود.

وإنّ هناك شيء آخر ، وهو القسوة التي يستخدمها بعض أولياء الأمور مع الأطفال ، وإنّ هذه الأسوة المبالغ فيها تدفع الأطفال إلى الهروب من البيت وإلى قضاء أوقات طويلة في الشارع والمبيت فيه .

* التسرب الدراسي / وهذه تخل بالتنشئة الاجتماعية للطفل وتحد من مستوى إدراكه ووعيه وهي ظاهرة خطيرة ، وإنّ التسرب الدراسي هو أحد أسباب التشرد . وينتج ذلك عندما تفقد المدرسة مقوماتها الحقيقية لاستيعاب طلابها فيصبح التلميذ هائمًا في الشارع طيلة فترة الدوام وباستمرار هذا السلوك ، فيترك المدرسة نهائيًا ويتخذ من الشارع مأوى له .(عامر ، ٢٠٠٦،ص١-٣)

* تدني المستوى والوعي الثقافي لدى الآباء والأمهات وهذا واضح جدًا من خلال تأثير الجانب الثقافي والوعي على تربية الأبناء ومتابعتهم .

* التفكك الأسري / أكدت أغلب الدراسات إلى إنّ هناك علاقة مترابطة طردية بين التفكك العائلي والتشرد .

التفكك العائلي نوعان : (التفكك الجزئي أو البسيط ، والتفكك الكلي) .

فالمقصود بالأول هي المشاكل التي تحدث داخل الأسرة وبقاء الأسرة على حالها .... وكما يطلق عليها علماء الاجتماع (غوائل القشر الفارغ) .

أي انعدام الروابط الاجتماعية ـــ الأسرية بين أفرادها[٨] ، وعدم وضوح سلطة واضحة داخل الأسرة . وهجر الزوج لزوجته داخل البيت .

والنوع الثاني هو التفكك الكلي والمقصود به الطلاق والهجر ووفاة الوالدين وانحراف أحد أو كلا الوالدين .

فالطفل الناشئ في أسرة متصدعة يفقد بالضرورة عناصر الرعاية الصحية والتوجيه السليم ويمكن وفق هذا وضع الأطفال المشردين في أربع فئات هم :

* الهاربون من الأسرة لأسباب قسرية .
* والمنبوذون هربًا من معاملة الأسرة أو رفضًا لتصرفاتهم .
* المتسكعون في الشوارع بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للأسرة .
* عديمو المأوى من الأطفال الأيتام والأطفال مجهولون النسب ..... .

* الهجرة / إنّ الظروف التي مرّ فيها العراق من خلال سوء توزيع الثروة والاعتناء بمناطق دون غيرها والتهجير ألقسري والطائفية ... كل هذه العوامل أدتْ إلى إنّ أغلب هؤلاء الذين نزحوا سكنوا في مناطق عشوائية ، ومناطق فقيرة ، أي التي تفتقر إلى الخدمات العامة . بالإضافة إلى الفقر المادي . وعملوا في مجالات غير مجزية اقتصاديا وهامشية أغلب الأحيان ، وتشكل هذه المناطق بيئة خصبة لتفاقم ظاهرة التشرد .

وخسرتْ العوائل (المرحّلة) الاستقرار ، فخلق ذلك ظروفًا صعبة للأطفال حيث تركوا المدارس وزجوا في العمل المبكر أو إلى الشارع .

وتحظـى ظاهـرة التشرد باهتمام من قبل المواطنيـن والمسئولين عمومًا ، كما تنال أيضـًا اهتماما رسميًا حيث تتـردد باستمرار تصريحات رسمية تؤكد خطورة المشكلة وضرورة حلهـا ، وتشكل هذه المسألة مـن جانب آخـر حيزًا كبيـرًا فـي أجهـزة الإعـلام والصحافة بصورة خاصة ..

إنّ هـذا الإحساس والتقديـر الصائب لخطورة المشكلـة يُقابـَل علـى صعيد آخر بموقف مخالف تمامـًا . يحتاج إلـى توضيح وبيـان وكشف ، لأنه قـد يبدو غريبـًا حقـًا . ولعل ما يثير الدهشة أنْ نقول إنّ كل مظاهـر الاهتمام التي تلقاهـا هذه الظاهرة تبدو مخطئة إذا مـا قورنت بعدد حالات التشرد التي نظرتها محكمة الأحداث .(معن ،١٩٨٥،ص٥٥)

رؤية المجتمع المحلي لظاهرة أطفال الشوارع.

يعتبر العراق المجتمع الأكثر شهرة في ظاهرة أطفال الشوارع، ليس فقط لأنه يتضمن أكبر عدد من أطفال الشوارع، بل لكون الدراما التليفزيونية لعبت دورا هاما في تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاجتماعية التي تزيد من وزر المجتمع، وتعتبر البنات، أكثر هذه الفئة خطورة، لأنهن أكثر عرضة للانتهاكات، حيث يتعرضن للاغتصاب ويبعن أنفسهن للهوى مقابل المال، وبالتالي فان هذه العلاقات ستؤدي إلى عمليات حمل غير شرعي، وبالتالي تزيد أعداد ضحايا أطفال الشوارع، وأغلبهم يعيشون دون نسب أو هوية وعند تحليل المناخ النفسي لأطفال الشوارع نجد أن معظم الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية، هي نتاج حتمي لمناخ أسري مضطرب وأثبتت الدراسات أن العلاقة الوجدانية الخاصة بين الأم والأب، وبينها وبين الأبناء، تؤكد مدى الإيجابية في النمو الانفعالي والعقلي والاجتماعي للطفل، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى تؤدي بالطفل إلى الانحراف ومنها العوامل المادية التي ينتج عنها احتدام الصراع بين الوالدين، السلوك المشين للوالدين أمام الأبناء، غياب الوازع الديني أو التربية بأساليب خاطئة، تغيّب الأم عضويا أو وجدانيا عن طفلها وتخليها عنه، كثرة غياب الأب و ضعف الإنفاق على الأطفال، ترك الطفل لرعايته من قبل أشخاص آخرين وغيرها ومن العوامل البيئية المرتبطة بإساءة معاملة الطفل، البيئة الأسرية وحجم الأسرة، الفقر، التشريعات، التربية المدرسية وتتخذ إساءة معاملة الأطفال إحدى أو بعض الصور التالية: الإساءة المتمثلة في المعاملة البدنية أو العنف الأسري، الاستغلال الجنسي من خلال بعض الممارسات الجنسية التي يقوم بها المسيئون، داخل أو خارج نطاق الأسرة ويتمثل استغلال الطفل في العمل، في عدم مراعاة أعمار الأطفال، وعدم ملائمة العمل لقدراتهم وتعرضهم للإهانة ، والإيذاء الجسدي، وعدم الالتزام بقانون يحمي الأطفال من حوادث وإصابات العمل وإهمال التعليم، يتم ذلك لتحقيق زيادة دخل الأسرة و أن سمات أطفال الشوارع والخصائص المشتركة، والتي تتجسد في الشغب والعند والميول للعدوانية،

الانفعال الشديد والغيرة الشديدة، والتشتت العاطفي، وعدم التركيز، وأخيرا ليس لديهم مبدأ الصواب والخطأ من المشكلات المرتبطة بظاهرة أطفال الشوارع، الاستغلال الجنسي، حيث تعتبر هذه المشكلة في مصر من المشكلات الصامتة التي يعاني منها المجتمع ولا يتحدث عنها أو يعترف بها نتيجة لوقوف العادات، والتقاليد عائقا في سبيل الحصول على أي معلومات تساعد على التعرف على حجم المشكلة وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، قد حذرت من أن قرابة مليون طفل مصري ممن يطلق عليهم "أطفال الشوارع"، يتعرضون لمخاطر "الإيدز"، ويعتبر خبراء الاجتماع ظاهرة أطفال الشوارع "ضحايا الإهمال والاضطهاد"، قنبلة موقوتة تهدّد البنية الاجتماعية والاقتصادية المصرية في ظل غياب قانون متخصص يحد من الاتجار بالبشر وبالنسبة للتأثير النفسي على هؤلاء الأطفال تقول الباحثة: إن الطفل يختزن غالبا ما حدث له في عقله إلى أن يأتي وقت مناسب ليعتدي على طفل آخر مثلما حدث معه، لذا نحاول من خلال الجمعيات الأهلية وقاية الأطفال من التعرض للاغتصاب، بأن يتم توعية الأسر بكيفية التعامل مع أبنائها حتى لا يهرب منهم أحد وحول حقوق أطفال الشوارع الضائعة، تقول: الحق في التعليم، يحتاج أطفال الشوارع إلى برامج وأساليب تعليم مختلفة تتماشى مع ظروفهم الخاصة، والحق في الرعاية الصحية: يتعرض العديد من أطفال الشوارع إلى الكثير من المخاطر الصحية خلال حياتهم اليومية، وعلى جميع المؤسسات المتعاملة مع أطفال الشوارع أن تؤيد جلسات توعية صحية للأطفال، وأن ترشدهم حول كيفية حماية صحتهم من الأخطار، وتوعيتهم بأهمية النظافة ومن حقوق الأطفال أيضا، حق الحماية من العنف عند التعامل مع مشكلة العنف الداخلي يجب مخاطبة الأسر وإقناعهم بالعمل على حسن تربية وتنشئة أبنائهم، مع الابتعاد عن سوء المعاملة والعنف، وحق المشاركة في جميع الأمور المتعلقة بحياتهم، والحق في الهوية حيث أنهم لا يمتلكون في الأصل شهادة ميلاد، ويجب التغلب على مثله في المجلس القومي للطفولة والأمومة، في التصدي لمشكلة أطفال الشوارع، على مبدأ حق الطفل في الحصول على أوجه الرعاية المختلفة والحماية من كل ما يهدد حياته وسلامته وأمنه أولاً- بالمفهوم الشامل: مشروع حماية ورعاية أطفال الشوارع من المخدرات، ويتبنى هذا المشروع المفهوم الأساسي الذي قامت عليه الإستراتيجية القومية لحماية أطفال الشوارع، ويهدف المشروع إلى: حماية أطفال الشوارع من المخدرات، رفع وبناء قدرات العاملين والمتعاملين مع أطفال الشوارع، إعداد دليل عمل تدريبي للمتعاملين مع أطفال الشوارع، توفير الدعم الفني والمادي اللازمين لتطوير المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية طفل الشارع ورفع كفاءة الخدمات المقدمة بها ووضع برنامج تنمية الطفولة المبكرة: يهدف إلى دعم مشاركة الأسرة في تنمية الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى ذلك يتم توفير فرص العمل للفتيات حديثات التخرج

للعمل في تنمية الطفولة المبكرة ومن جهود الدولة في حماية الأطفال، تدعيم آليات تلقي شكاوى الأطفال، والتصديق على المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ومنها: الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل٢٠٠١، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل للأطفال مايو ٢٠٠٢، اتفاقية حقوق الأشخاص دوى الإعاقة أبريل ٢٠٠٨ وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات.

ونظرة الإسلام لأطفال الشوارع، قائلة: حث الإسلام على رعاية الأطفال، خاصة اليتامى والمتشردين، وجعل الأمة كلها مسئولة مسؤولية مباشرة عن رعاية هؤلاء الأطفال، ولذا يجب الاهتمام بالوضع الاجتماعي لهذه الرعية وإنشاء الكثير من الدور لرعاية هؤلاء الأطفال وفي ختام أن من الحلول الإسلامية لهذه الظاهرة يأتي بتفعيل الآية (٦٠) من سورة التوبة في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين وابن السبيل". وقال الرسول ﷺ: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى"، وهذا القول يضم أطفال الشوارع، وبالطبع فإذا كان اليتيم في هذا الوضع، فإن المتخلي عنه وهو قادر له عقابه عند الله.

ومن الناحية الصحية يعرف الأطفال المشردون بضعف البنية الناتج عن سوء التغذية. وعن أنواع الإمراض الظاهرة والخفية مثل الجروح والحروق والإمراض المعدية جنسياً والاختلال العقلية والهلوسة. وان المستوى التعليمي لهؤلاء الأطفال فانه عموماً متدنٍ بالرغم من حصول بعض التفاوت بينهم فهناك من قضى بعض الوقت في مؤسسات النظام المدرسي وهناك أيضا من لم يلتحق نهائياً بمقاعد الدراسة. وغالباً ما ينظم الأطفال المشردون في شكل جماعات صغيرة من ثلاثة أو ستة أو سبعة إفراد أو كما تسمى نوع من أنواع الأسر البديلة ولكنها في الوقت نفسه اقرب إلى(العصابة) ويكون فيها زعيم أو قائد ويتميز هذا القائد بالسيطرة والعنف والقوة ويستغل الآخرين مادياً وجنسياً وأحيانا يكون وسيط بين المنحرفين الكبار والصغار.

وقد وجدنا إن للتشرد أسبابا عديدة منها الموضوعية أو الخارجية كالفقر حيث يبرز العنصر الاقتصادي بشكل حاسم وبخاصة الفئات المحرومة حيث تقل فرص التشغيل وتعم البطالة بحيث نجد هذه الفئات تقطن خاصة في الإحياء الهامشية وفي مدن الصفيح المنتشرة في ضواحي المدن الكبرى والمتوسطة وفي أماكن صالحة لانتشار مجموعة من الإمراض الاجتماعية كتعاطي المخدرات والإجرام والدعارة وكل هذا يسهم في تضييق الخناق على الطفل بتحديد الفضاء الذي يمكنه من ممارسة طفولته في غياب بنيات تربوية ملائمة مثل المدارس ومراكز الطفولة والشباب وملاجئ الأيتام.

كذلك وجدنا التفكك الأسري والذي يؤدي حتماً إلى تشرد الأطفال كانحراف الوالدين أو احدهما أو الطلاق أو الهجر أو الإهمال وغيرها.

ومن أسباب انتشار ظاهرة " أطفال الشوارع " :

العامل الاقتصادي :
شهد المجتمع في الحقبة الأخيرة تغيرات سريعة شملت مختلف مجالات الحياة في المجتمع ، وكان أكثر هذه المجالات سرعة في التغير هو المجال الاقتصادي ، حيث جرى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي في إطارها اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص ورفع الدعم عن السلع (المقايسة)، وارتفاع الأسعار بصفة عامة نتيجة للاعتبارات الاقتصادية الدولية،وارتفاع الدين الخارجي بـ ٦٢ مليار دولار(١) ، فأدى ذلك إلى انتشار الفقر بين العديد من الأسر . وإذا كان الدخل هو المؤشر الحقيقي لتحديد المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة إلا أن قياسه يواجه العديد من الصعوبات لعدم استقرار أو وجود الدخل الشهري إطلاقا ، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنه عادة ما ينتمي أطفال الشوارع إلى أسر منخفضة الدخل ، وأن هذه الأسر عادة ما تعيش عند خط الفقر أو دونه ، وهذا ما يجعل الوالدين يدفعون أبناءهم إلى ممارسة أعمال التسول، أو التجارة في بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم، وأحيانا أخرى يتعرض بعض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع فيتعرضون لمختلف أساليب الاستغلال والعنف والانحراف .

العامل المجتمعي : من أهم العوامل المجتمعية التي تؤدي إلى زيادة مشكلة أطفال الشوارع نجد :

أ ـ نمو وانتشار التجمعات العشوائية :

تعتبر التجمعات العشوائية هي البؤرة الأولى والأساسية المعززة والمستقبلة لأطفال الشوارع ،فغالبية هؤلاء ينتشرون ويعيشون في هذه التجمعات ، فبداخلها تتعدد مجالات ممارسات أطفال الشوارع.(الفتلاوي ، ٢٠٠٦،ص٤٥)

وهنا لا بأس من توجيه دعوة للحكومة الحالية لكي تهتم بالأحياء الفقيرة للمدن ، حقيقة أن بعض ملامح الاهتمام بالفقراء أصبحت واضحة منذ حكومة التناوب التوافقي إلا أنها لازالت غير كافية ، فبالنسبة للسكن غير اللائق ينبغي تنظيم حملة وطنية جديرة بالقضاء على مدن الصفيح ، وإعادة هيكلة التراب الوطني بشكل ملائم حفاظا على كرامة الإنسان .

حيث أن هذه المناطق تتميز باختلاف خصائصها عن تلك الخصائص العامة المميزة لأي تجمع آخر ، وتوضح التجربة والمعاينة هذه الخصائص كما يلي :

من الناحية العمرانية والبيئية :

ـ المستوى الرديء لغالبية المساكن بالمنطقة ، فالمساكن لا تخضع لأي نوع من الرقابة ، كما تتسم في كثير من الأحيان بالتصدعات والشقوق المهددة لحياة السكان .

ـ ضيق الشوارع وتعرجها أحيانا نتيجة التقسيم العشوائي الذي يستهدف تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة النسبة المطلوبة للشوارع .

ـ افتقار نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية كالمياه والمجاري والكهرباء .
ـ تداخل الأنشطة التجارية والصناعية في المناطق السكنية كما تنتشر الأسواق ويمتد معظمها على الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة لدى الباعة المتجولين.
ـ افتقار هذه المناطق إلى الساحات الخضراء وأماكن الترفيه واللعب .
ـ عدم وجود احتياطات لمواجهة المشاكل الرئيسية التي قد تنتج بالمنطقة (كالحريق ، وانتشار الأوبئة ، إلخ ...) والتي قد ترجع إلى التكدس وعدم النظافة ، وسوء التهوية.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

ـ وجود نسبة كبيرة من السكان من ذوي الدخل المنخفض .
ـ ازدياد الكثافة السكانية .
ـ تكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد ، وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن هذه الظاهرة تكثر في الأحياء الشعبية في صورة استئجار أكثر من أسرة لشقة واحدة ، ينتفع الجميع بمرافقها بالتناوب .
ـ سوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق .
ـ ارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية كالإجرام وتشرد الأحداث والطلاق والمشاجرات العائلية.

العامل الأسري :

يعتبر العامل الأسري أحد أهم الأسباب الحقيقية على الإطلاق الذي يلعب دورا محوريا في توجيه الأطفال نحو التشرد والضياع بسبب العوامل الاقتصادية والاختيارات السياسية من جهة ، وبسبب شيوع الأمية والجهل داخل الكثير من الأسر من جهة ثانية ، وما ينتج عن ذلك كله من قرارات غير محسوبة العواقب ، كالطلاق وما يصاحبه من صراعات وخصومات ، غالبا ما تستمر لوقت طويل ، فلا المحاكم ولا الوساطة العائلية تستطيع الحد منها أو توقيفها . فهذه الحالة تجعل الطفل على حداثة سنه في وضعية مضطربة حيث يفقد المحبة والشعور بالأمن والطمأنينة ، ويمكن أن يكون هذا من الأسباب الأساسية لهروبه من هذه الوضعية ، أو بكل بساطة في طرده من طرف الكبار .(مدكور ، ١٩٧٥،ص٩٠)

ومن الأسباب كذلك ، هناك الصراعات داخل الأسرة ، وانتشار بعض الأمراض داخلها، وبصفة خاصة انتشار بعض أشكال الانحراف ، فيمكن أن نتصور إذا كان الأب مثلا مدمنا على الخمر أو المخدرات ، المشاكل التي يمكن أن تنجم عن تعامله مع زوجته ومع مصروف المنزل ، ومع أبنائه وممارسته العدوانية مع أطفاله التي يمكن لها أن تنتج هذه الظاهرة ، فالقسوة المفرطة اتجاه الأطفال وضربهم وتعذيبهم ... قد تؤدي إلى هروبهم من المنازل ليستوطنوا الشارع

وقد أوردت العديد من الدراسات التي أجريت عن الأطفال المشردين والمنحرفين التي أفادت بأن التفكك الأسري بفقدان رعاية أحد الوالدين من العوامل الهامة في التشرد ، إذ يصبح المناخ داخل البيت غير متكامل ينقصه إما الأب فيفتقد إلى التوجيه اللازم أو الأم فيفتقد إلى الحنان والرعاية ، ويؤدي فقدان أحد الوالدين إلى شعور الطفل بالنقص والحرمان .

مما يدفعه إلى الاندفاع نحو العنف والجريمة والانحراف بسهولة . ويزداد الأمر صعوبة في حالة ما إذا كان الأب أو الأم متزوجان من غير آباء الأطفال فيقود هذا إلى تفسخ شخصية الطفل و الإحساس بالغربة خاصة في حالة قسوة هؤلاء الأزواج والزوجات مما يدفعه إلى الهروب للشارع بحثا عن الراحة ، إذ يصبح المنزل مكان يسوده القلق والاضطراب والمعاناة بدلا من أن يسود فيه الأمن والرعاية والإحساس بالأمان ومن هذا المنطلق نجد أن الكثير من هؤلاء الأطفال يتركون أسرهم دون عودة ويفضلون التسول في الشارع بحثا وراء التقاط لقمة العيش عن عودتهم إلى أسرهم .

العامل التعليمي :

يعتبر التعليم المحور الأساسي لتقدم المجتمعات وبالتالي لدى الدول الكبرى إلى التعليم باعتباره صمام الأمن و الأمان للمجتمع ومن ثم فإنها تعتبر أن أي خلل في العملية التعليمية يؤدي إلى خلل يهدد أمن المجتمع بأسره .

وقد أدت التغيرات المجتمعية التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي كان من أهمها التغيرات الديموغرافية التي أثرت تأثيرا سلبيا على خطط التوسع في التعليم وعلى مستواه إلى مشاكل عدة ،كما أدت إلى صعوبة احتفاظ الأنظمة التعليمية بمعدل ما تقدمه من خدمة للمجتمع ،وكان ذلك سبب الزيادة الكبيرة في إعداد الأطفال الذين تقع أعمارهم في نطاق مرحلة التعليم الإلزامي ووجدت مشقة أكبر في تحقيق تقدم نحو الأهداف التي تبنتها السياسة التعليمية ، و أدى التسابق بين التعليم وبين النمو السكاني المستمر بمعدلات مرتفعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن إلى أن تأثرت الخطط التوسعية في التعليم ، كما تحول التعليم من المجانية الحقيقية إلى مصروفات ظاهرة أحيانا ومتسترة أحيانا أخرى بعد أن تزايدت تكلفته على الأسر الفقيرة وعلى الميزانيات العامة المثقلة ، مما خلق تحديات تربوية واجتماعية كبيرة ، وبناء على هذا الوضع سيتم التعرض لبعض المشاكل والثغرات التي تزايدت في النظام التعليمي وأدت إلى تفاقم المشكلات التعليمية خاصة على أطفال الفئات الدنيا التي لم تستطع مواجهتها ، إلا بسحب أطفالها من هذا النظام ودفعهم إلى سوق العمل والشارع ، مما أدى الى انتشار الأمية والفقر في المجتمع .(ياسين ، ٢٠١٠،ص٤٥)

وتتلخص أهم هذه المشكلات التي تساعد على لفظ الأطفال من التعليم في الآتي :

- سوء العلاقة بين التلميذ والمدرسة عموما.

- عدم تلاؤم المنهج الدراسي مع احتياجات الطفل المعرفية والوجدانية والحركية.
- قلة عدد المباني المدرسية وسوء حالتها .(البناء المفكك)
- ارتفاع تكاليف التعليم رغم ما يشاع عن مجانيته .
- ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس . (الاكتظاظ)

إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية هناك ما يساعد على تفسير هذه الظاهرة وهو ميول هؤلاء الأطفال إلى التحرر والهروب من سلطة الضغوط الأسرية ، يفتقد فيها الطفل الشعور بالانتماء ويعجز عن التكيف معها ، خاصة في حالة انحراف كلا الأبوين أو أحدهما ، ليبقى الشارع عنصر جذب ومجالا لاكتساب مفاهيم متجددة من أجل البقاء، تؤدي مع ترسيخ الاستئناس بحياة الشارع ،إلى نمط عيش قوامه ثقافة التهميش والإقصاء .

إن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد في المغرب منذ عشرات السنين قد ساهم في إفراز وانتشار " أطفال الشوارع " واستغلالهم في أداء بعض الأدوار والأعمال الدنيا التي لا تتطلب مهارات متميزة مما ساعد على خلق طبقة من مستغلي الطفولة المشردة ودفعها إلى الاشتراك في العديد من أنواع الممارسات الإجرامية المختلفة .

المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع :

ومن هذا المنطلق يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من المشاكل والسلبيات والمخاطر التي انعكست على المجتمع بأسره والتي تتلخص في :

التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم : إن هؤلاء الأطفال ينحصرون في مجال الأمية أو التعليم المنخفض .

وراثة الفقر والمكانة المهنية المنخفضة : يورثون الفقر والمهنة التي نشئوا عليها في أسرهم وبذلك يصبح مجالهم في الترقي الاقتصادي والاجتماعي ضعيف ،أو منعدم.

الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية : يتعرض هؤلاء الأطفال للأمراض كل حسب مجال عمله واحتكاكه ، حيث يصاب الأطفال العاملين بأمراض مهنية خاصة بالتلوث الهوائي والمائي والغذائي .

وقد أفادت العديد من الدراسات العالمية أن الآلاف من الفتيات الصغيرات من أولاد الشوارع في العديد من بلدان العالم يعملن على إشباع رغبات الرجال من سكان البلد نفسه أو البلدان الأخرى . ويساعد هذا الاستغلال الجنسي لأطفال الشوارع على تدني ظروفهم الاجتماعية ،وافتقارهم للرعاية الأسرية التي تجعلهم غير واعين لمدى خطورة هذه الممارسات الجنسية، والتي تعرض الأطفال للعديد من المخاطر الصحية ، بما في ذلك الأمراض النفسية ، والإصابة بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأمراض التناسلية وحالات الحمل غير الشرعي وإدمان المخدرات . إضافة إلى ذلك يصبح هؤلاء الأطفال رهائن لواقع مشوه يسود فيه الضعف وفقدان الثقة

بـالآخرين والإحسـاس بالعـار والنبـذ مـن قبـل المجتمـع ،. وقـد أظهـرت الأبحـاث أن الإسـاءة الجنسـية للأطفـال يشـترك فيهـا العديـد مـن الأفـراد مـنهم مـن يشـترون المتعـة الجنسية والمهربـون لهـم ، والوسـطاء الـذين يسـتفيدون مـن اسـتخدام هؤلاء الأطفـال، وأيضـا الشـركات المسـتثمرة فـي تجـارة الجـنس ،كـذلك المتعهـدون الـذين ينظمـون الرحلات السياحية لهذا الغرض.

لقد اهتم مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد بمدينة ميلانو الإيطالية خلال شهر ديسمبر من سنة ١٩٨٥ بموضوع أطفال الشوارع ، وذلـك فـي إطـار البنـد السـادس مـن جـدول أعمـال المـؤتمر والمتعلـق بـ " الشـباب والجريمة والعدالة " ، وتمهيدا لهذا المؤتمر عقدت عدة حلقات دراسية في عدد من العواصم شاركت فيها منظمات حكومية وغير حكومية ، بالإضافة إلى أطفال شوارع كان منهم من يعمل مثلا في مسح الأحذية أو غسل السيارات ... إلخ ، وسجل المؤتمر أن لظاهرة أطفال الشوارع أسبابا متشابكة ومعقدة وأن الحلول الخاصة بها بخلاف المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث الجانحين هي حلول متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات ، ونوه المؤتمر بمبادرة بعض الدول والهيئات غير الحكومية التي أخذت بأسـلوب " مربـي الشـارع " ومربـوا الشـارع عبـارة عـن متطـوعين تـم إعـدادهم وتوجيههم لإقامة علاقات مع أطفال الشارع وكسب ثقتهم وإرشادهم وتوثيق الصلة بهم للحصول على عمل يوفر لهم بعض الدخل ولو كان قصير الأجل ومؤقتا . ودعا المؤتمر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أطفال الشارع باستخدام نظم ووسائل تختلف عن تلك التي تستخدم في التعامل مع الأحداث الذين لهم مشاكل مع القانون والذين يتم إيداعهم في المؤسسات الإصلاحية . كما حثها على إجراء المزيد من البحوث لدراسة هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة .

ويستفاد من مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين التي تناولت موضوع " أطفال الشارع " ما يلي :

١) إن الظاهرة عالمية ، ليست خاصة بدولة دون أخرى ، وأنها تزداد انتشارا مما يبعث القلق لدى المسئولين لما يمكن أن يترتب عنها من سلبيات .

٢) إن الظاهرة معقدة ومتداخلة الأسباب والعوامل وتحتاج إلى المزيد من الدراسات التـي يقـوم بهـا خبـراء ذوو اختصاصـات مختلفـة(اقتصـاد ، تربيـة ، اجتمـاع ، علـم النفس...)

٣) لا توجـد حلـول جـاهزة لمواجهـة الظـاهرة ، وإن لكـل مجتمـع خصوصـيات (اجتماعية، ديموغرافية ، اقتصادية ، عقائدية ...إلخ) يجب أخذها بعين الاعتبار عند البحث عن.

٤) لا يميل الخبراء الذين تدخلوا في مناقشة الظاهرة وتحليلها إلى الأخذ بأسلوب المؤسسات المغلقة أو شبه المغلقة الذي يليق بالنسبة للأحداث الجانحين ، ويعتقد

هؤلاء أنه يجب على أي حل يتخذ أن يطبق داخل بيئة هؤلاء الأطفال (الشارع) لتحقيق النتائج المتوخاة .

٥) لابد من إشراك مؤسسات المجتمع المدني ، على اختلافها ، للمساهمة في الحد من الظاهرة ، وليس بالإمكان الاعتماد فقط على الجهود الرسمية ، إذ لابد من تظافر جهود الجهات الرسمية وغير الرسمية في مواجهة الظاهرة .

٦) الاعتماد على متطوعين يتم إعدادهم للتعامل مع أطفال الشارع بحيث يتمكن هؤلاء من اختراق عالم أطفال الشارع للبحث عن حلول يستطيعون بواسطتها أن يعيدوا ارتباطهم بالمجتمع بكيفية إيجابية ، ويستحسن أن يكون هؤلاء المتطوعون من نفس بيئة أطفال الشارع .

٧) محاولة إيجاد حلول لظاهرة أطفال الشارع تستدعي التعامل مع أسر هؤلاء ومحاولة إشراكها في البحث عن حلول ، وإرشادها ومساعدتها لتتمكن من المساهمة في تنفيذ الحلول المقترحة .(حافظ ، ١٩٩٠،ص٣٣)

الخلاصة :

اتضح مما تقدم إن سن هؤلاء الأطفال يتراوح بين الرابعة والثامنة عشرة . وان اغلبهم من الذكور وان الخاصية المميزة لهم أنهم دائم التسكع والرحال ولا يستقرون في مكان واحد. الأمر الذي يجعل ضبط إعدادهم صعب جداً. كما أنهم يحملون غالباً أسماء مستعارة.

ومن خصائص الأطفال المشردين . نوع اللباس المثير للانتباه وكذلك أنماط الحرف والمهن التي يقبلون عليها ومنها :-

- مسح الأحذية.
- بيع الأكياس البلاستيكية (النايلون).
- بيع السكائر.
- مساعدة المتسوقين في حمل مشترياتهم.
- غسل او مسح زجاج السيارات.
- جمع بقايا القمامات وإعادة بيعها.
- التسول.

ومن الناحية الصحية يعرف الأطفال المشردون بضعف البنية الناتج عن سوء التغذية. وعن أنواع الإمراض الظاهرة والخفية مثل الجروح والحروق والإمراض المعدية جنسياً والاختلال العقلية والهلوسة.

وان المستوى التعليمي لهؤلاء الأطفال فانه عموماً متدنٍ بالرغم من حصول بعض التفاوت بينهم فهناك من قضى بعض الوقت في مؤسسات النظام المدرسي وهناك ايضاً من لم يلتحق نهائياً بمقاعد الدراسة.

وغالباً ما ينظم الأطفال المشردون في شكل جماعات صغيرة من ثلاثة او ستة او سبعة أفراد او كما تسمى نوع من انواع الاسر البديلة ولكنها في الوقت نفسه اقرب الى(العصابة) .

المصادر والمراجع

١. ياسين ، عدنان (الدكتور) ، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم ، بحث غير منشور ، ٢٠١٠.
٢. مدكور ، ابراهيم (الدكتور) ، معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٥.
٣. مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، عام ١٩٨٠ ، مقال للدكتور نشأت أكرم .
٤. قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ، وزارة العدل.
٥. الصغير هو (من لم يتم التاسعة من عمره) اما الحدث فهو الذي يتراوح عمره بين ٩-١٨ سنة.
٦. الفتلاوي ، عامر ، اطفال الشوارع ، مقال منشور في جريدة الدستور (العراقية) العدد ٧٠٣ في ٢٠٠٦/١/٢٢.
٧. التشرد طريق الانحراف المؤكد ، مقال للباحث ، جريدة الصباح ، ملحق اسرة ومجتمع، العدد ٧٣٠.
٨. العمر ، معن خليل (الدكتور) وآخرون ، المشكلات الاجتماعية ، بغداد ، ١٩٨٥.
٩. الحسن ، احسان محمد (الدكتور) ، موسوعة علم الاجتماع ، بغداد ، ١٩٩٠.
١٠. رجب ، عبير محمد ، البناء النفسي للاطفال المشردين ، مجلة العمل والمجتمع، العدد الاول ، ٢٠٠٦.
١١. حافظ ، ناهدة (الدكتورة) ، طرق البحث الاجتماعي ، بغداد ، ١٩٩٠.